# سـوق العمـل

مقدم إلى

# جمعيـة الخريجيـن

**جاسم خالد السعدون**

**أبريل 2014**

# أولاً- مقدمة

# أولاً- مقدمة

- يحتاج التعامل مع أي موضوع إلى استعارة من علم المنطق، وسوق العمل ليس استثناء، وعلم المنطق يطرح السؤال التالي .. هل وضع سوق العمل الحالي قابل للاستدامة؟

- إذا كانت الإجابة "نعم" فليس هناك أفضل من الوضع الحالي، 76% من المواطنين في سوق العمل موظفي حكومة، ضمنهم هناك توازن يوحي بالتقدم الحضاري حيث 45% منهم مواطنات، وهي مشاركة مماثلة للدول الأكثر تقدماً، وساعات العمل محدودة جداً وأجرها مرتفع، كما تدفع الحكومة معظم أقساط التقاعد.

- ما عداهم، أي العاملون في القطاع الخاص أو العاطلين عن العمل يشملهم دعم حكومي كريم، ذلك يعني أن العاملين في الحكومة وخارجها وغير العاملين تتولى الموازنة العامة تمويلهم وتأمين تقاعدهم بما يشتري الرضا العام.

- أما إذا كانت الإجابة "لا" أي أنه وضع غير قابل للاستدامة، فلا بد من استثمار أفضل لعنصر الوقت في تخفيف سرعة الاصطدام بالحائط، والحصيف، هو من يسعى مبكراً وحثيثاً لتغيير الاتجاه، أو سلوك طريق آمن.

- وللأسف، الإجابة الصحيحة هي "لا" كبيرة، وسياسات الواقع تزيد الضغط على دواسة الوقود بما يزيد من احتمالات قوة الاصطدام بحائط تزداد سماكته بمرور الوقت.

# ثانياً- "لا" الخاصة بالأقربون

## ثانياً- "لا" الخاصة بالأقربون

- إذا افترضنا أن كل ما كتب في القديم سقط بالتقادم، لا بأس من الاستعانة بأمثلة لا يتعدى عمر أقدمها 5 سنوات، وكلها جاءت إما بتكليف حكومي أو من مختصين قريبين منها.

- قال توني بلير في تقريره الذي وضعه بتكليف من الديوان الأميري بأن المدى الزمني لبلوغ مرحلة العجز عن الاستمرار في سياسات الحكومة المالية هو ثمان سنوات، أي بحلول عام 2017، ووصف القضية الديمغرافية بالقنبلة الموقوتة، وأهمها العجز عن خلق فرص عمل حقيقية.

- يتفق صندوق النقد الدولي في تقرير له صدر في 16 أكتوبر 2012 وفي تقرير مكرر في 02 ديسمبر 2013 مع ما ذهب إليه السيد/ بلير، فالتقرير يذكر بأن دول الخليج النفطية ومن ضمنها الكويت سوف تبدأ باستهلاك احتياطياتها بحلول عام 2017.

- ذكرت اللجنة الاستشارية الاقتصادية التي شكلت في أغسطس 2011 برغبة أميرية بأن عدد العاملين من المواطنين الداخلين إلى سوق العمل في العام 2026/2025 سوف يبلغ 55.9 ألف سنوياً يرتفع بحلول عام 2030/2029 إلى 72 ألف سنوياً، وسوف يزيد إجمالي الداخلين إلى سوق العمل حتى عام 2030/2029 عن 700 ألف عامل مواطن، أو أكثر من ضعف عدد المواطنين العاملين في الحكومة كما في 2013/06/30 والبالغ 307,939 ألف عامل.

- ذكرت الإدارة المركزية للإحصاء في تقرير لها صدر في فبراير 2014، بأن معدل البطالة السافرة سوف يرتفع إلى 8.4% بحلول عام 2020، والإدارة المركزية للإحصاء هي الذراع الإحصائي للدولة.

## ثانياً- "لا" الخاصة بالأقربون

- في عملية إسقاط على مستقبل الكويت، نشر نائب رئيس الوزراء الكويتي السابق محمد الصباح مقالة حول جزيرة في المحيط الهادي اسمها "نارو" اعتمدت على تصدير الفوسفات ووظفت حكومتها أكثر من 90% من مواطنيها وجمعت احتياطي أجيال قادمة، ثم هبطت الأسعار ونضب احتياطي الفوسفات وأفلست جزيرة نارو، وتساءل عن مستقبل الكويت إن استمرت في سياساتها الحالية.

- نائب رئيس وزراء ووزير مالية سابق وقبلها محافظ بنك مركزي، سالم عبدالعزيز الصباح، ذكر في مقالة في نوفمبر 2012 بأن الكويت على شفا ولوج ما يسمى بمرض لعنة الموارد، ونشر مقالة في يناير 2014 حول كارثية سياسات الدعم المالية بعد أن اعتذر عن المشاركة في الحكومة الحالية.

- كل ما تقدم لخصته خطة التنمية الأخيرة بما أسمته بالاختلالات الهيكلية الأربعة، وربطت قياس نجاح أي مشروع إنمائي بنجاحه بردمها، والخطة أقرت بقانون نال شبه إجماع في فبراير 2010.

- من باب التأكيد فقط، ما تقدم هو مختصر لما ذكرته لجنة العشرة في يناير 2014، ولجنة العشرة هي لجنة منبثقة عن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الذي شكلته الحكومة وتشارك فيه بكل وزراء الاختصاص فيها.

- ما أردت الخلوص إليه مما تقدم، هو، أن "لا" الكبيرة التي قالها الأقربون، لا يمكن أن تصنف بأنها من باب المناكفة السياسية ما دام مصدرها الحكومة أو من قامت بتكليفهم أو حتى وزراء من الأسرة، ولا يمكن أن تأتي من نتاج الخطأ في التحليل في غياب أي استثناء من أي جهة أخرى.

## ثالثاً- هل تعرضت الكويت لحالة أو أكثر مما يتوقعه الأقربون؟

## ثالثاً- هل تعرضت الكويت لحالة أو أكثر مما يتوقعه الأقربون؟

- والإجابة قاطعة "نعم" ولا بأس من استعراض أهم تلك الحالات، لعل من لا يسعفه خياله للاقتناع بإسقاطات على المستقبل، يقنعه الواقع من خلال استعادة بعض التاريخ.

***الحالة الأولى: ما بين قيام الإمارة حتى عام 1946 أو عصر النفط***

- في القرن التاسع عشر ومعظم النصف الأول من القرن العشرين، اكتسب إقليم الخليج أهميته من كونه طريقاً أساسياً في نقل الثروة من الشرق إلى الغرب، ولم يكن مهماً للغرب سوى الساحل، أما الداخل، فلم يكونوا معنيين بحمايته سوى في حدود مرمى مدفعيتهم من السفن الحربية، وسفنهم أوقفت تقريباً نشاط القرصنة البحرية الذي كان رائجاً في الخليج وفي بحر العرب.
- ما بين بداية عصر الثورة الصناعية التي تزامنت مع تاريخ نشوء إمارة الكويت، وحتى الحرب العالمية الأولى في عام 1914، كانت المنطقة وضمنها الكويت تعيش حقبة رواج اقتصادي نسبي، ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت تجوب الخليج السفن الشراعية الأجنبية بأعداد كبيرة وحمولات صغيرة، لذلك كانت لا تحمل سوى بضائع غالية الثمن مثل التوابل والحرير.
- في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، توسع استخدام البخار، وانخفضت تكلفة النقل بنحو 90%، وأصبح حجم السفن كبيراً وتنقل كل أنواع البضائع من الشرق مروراً بالخليج المنتعش بالتأثير من رسوم المرور والتعامل التجاري مع السفن، بضاعة وأفراداً، ومع قوات الدول التي تؤمن عمليات المرور.

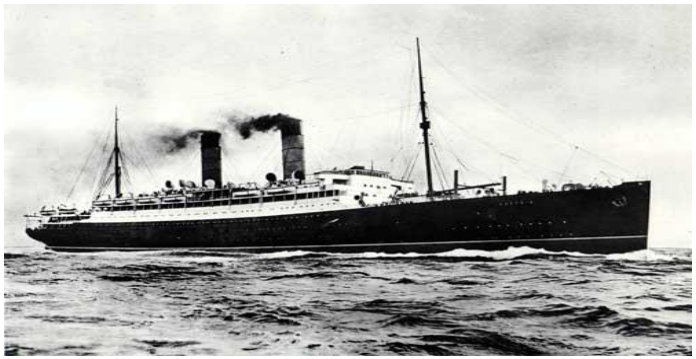

## ثالثاً- هل تعرضت الكويت لحالة أو أكثر مما يتوقعه الأقربون؟

- انقلبت الأوضاع بقيام الحرب العالمية الأولى، فلم تعد الطرق آمنة وأُنهكت اقتصادات الدول المتحاربة، وسقطت طبقات حاكمة في أوروبا -أرستقراطية- كانت تؤمّن طلباً كبيراً على لآليء الخليج، وكانت بداية حقبة الانتقال من الرواج إلى الركود.

- **اقتباس من كتاب الشيخ عبدالعزيز الرشيد "الكويت الجزء الثالث" ص 78 حول حالة الضنك في البحرين قبل النفط**

*خلاف تجار البحرين في عام 1927 حول جواز استخدام السفن البخارية بما يؤدي إلى إصابة وضعهم أكثر مما هو بائس*

"شاء بعض أكابر تجار اللؤلؤ في البحرين في الوقت الذي عم فيه التطور العالم أجمع في كل شيء من مرافق الحياة أن يتطوروا هم أيضاً في وسائل تجارتهم وبالأخص في سفنهم الشراعية التي كانوا يرتادون بها عرض البحر وطوله لابتياع اللؤلؤ من الغواصين فرأى فريق منهم استغناء عن الشراع الذي أكل الدهر عليه وشرب والذي لا يفيد السفن إلا ما دام الهواء ملائماً لها أن يركبوا في سفنهم آلة بخارية ليكون في وسعها الجري في ميدان البحر كل وقت وحين، وهذه فكرة جميلة وخطوة في سبيل إصلاح الغوص واسعة غير أنها لم ترق لبقية إخوانهم من تجار اللؤلؤ الذين يصعب عليهم النهوض بمثل هذا العمل لتكاليفه التي يرونها باهظة. وهذا ما اضطرهم أخيراً إلى أن يرفعوا شكايتهم إلى سمو الأمير الجليل الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين بأن ما اعتزم عليه ذلك الفريق من شأنه أن يضر بمصالحهم ويترك اللؤلؤ محتكراً بيد أفراد منهم يعدون على الأصابع وفي هذا إجحاف بالحقوق والواجبات التي يجب أن يتساوى فيها قوم يظلهم حكم واحد في بلدة واحدة" **انتهى الاقتباس.**

- وقد تحجج الطرف الآخر بالقول بأنه ما دام ليس بالإمكان منع الأجانب مثل الكويتيين والقطريين والعُمانيين من القدوم إلى نفس أمكان الغوص بسفنهم البخارية، فلا يجب منع البحريين وفي ذلك تعبير واضح عن شدة المنافسة على لقمة العيش.

- ساءت الأوضاع أكثر مع أزمة الكساد العظيم في عام 1929 ثم اكتشاف اللؤلؤ الصناعي ثم الحرب العظمى الثانية، والتي كانت نهاية حقبة شديدة القسوة على دول الإقليم.

# ثالثاً- هل تعرضت الكويت لحالة أو أكثر مما يتوقعه الأقربون؟

- **اقتباس من كتاب السيد/ سيف مرزوق الشملان "تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي -الجزء الأول- ص 344"**

*رسالة الشيخ أحمد الجابر إلى السيد/ شملان بن علي بن سيف*

"هذه رسالة من الشيخ أحمد الجابر الحاكم العاشر بتاريخ 26 ربيع الثاني 1351 هجري الموافق يوم 28 أغسطس 1932 ميلادي أرسلها إلى شملان جواباً على رسالته التي أرسلها إليه بتاريخ 7 ربيع الثاني 51 هجري يخبره فيها عن أخبار الغوص وأن السفن راسية في ميناء دارين بالأحساء للراحة كم يوم إمجدفين. وأن المحصول رديء جداً والحالة صعبة، وهذه الرسالة في أيام الضائقة المالية الشديدة، وكساد تجارة اللؤلؤ".

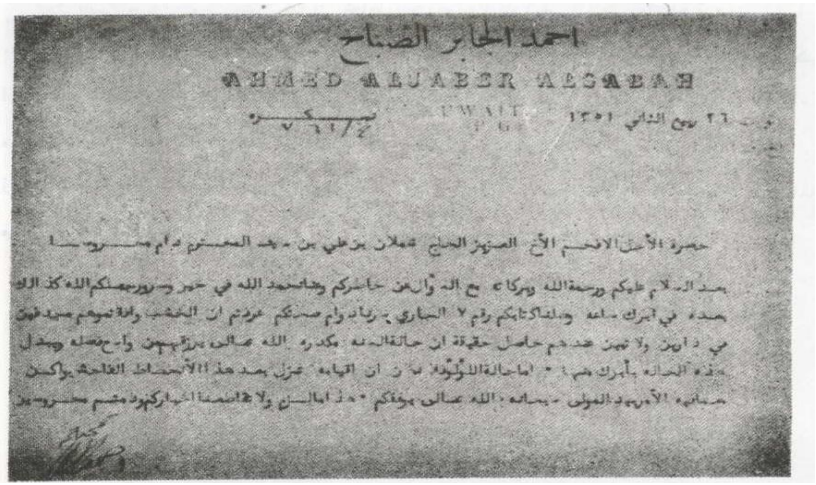
احمد الجابر الصباح

AHMED ALJABER ALSABAH

- عاشت الكويت حالة من الضنك الشديد في عشرينات وثلاثينات وحتى النصف الأول من أربعينات القرن الفائت بعد أن أصيب أهم مصادر دخلها، النقل والتجارة، وتجارة اللؤلؤ، وكان اتهام الحكومة بضعف إدارة الموارد المالية الشحيحة للدولة والتي كان مصدرها الضرائب، محرك رئيسي للحراك السياسي فيما سمي بسنة المجلس 1938-1939.

- تصدير أول شحنة نفط في عام 1946 كانت نهاية حقبة طويلة مزرية.

# ثالثاً- هل تعرضت الكويت لحالة أو أكثر مما يتوقعه الأقربون؟

***الحالة الثانية: حقبة النفط 1986***

- بعد وقف تصدير النفط العربي إلى الغرب أثناء حرب أكتوبر 1973، ارتفعت أسعار النفط من نحو 3 دولار أمريكي للبرميل إلى نحو 12 دولار أمريكي للبرميل، ثم بعد ثورة إيران في عام 1979 حدث ما يسمى بصدمة النفط الثانية وارتفعت أسعاره مجدداً حتى قاربت الـ 40 دولار أمريكي للبرميل، وتلك أحداث جيوسياسية لا تدوم عادة.

**رسم بياني رقم (1)**

**أسعار النفط 1861-2012**

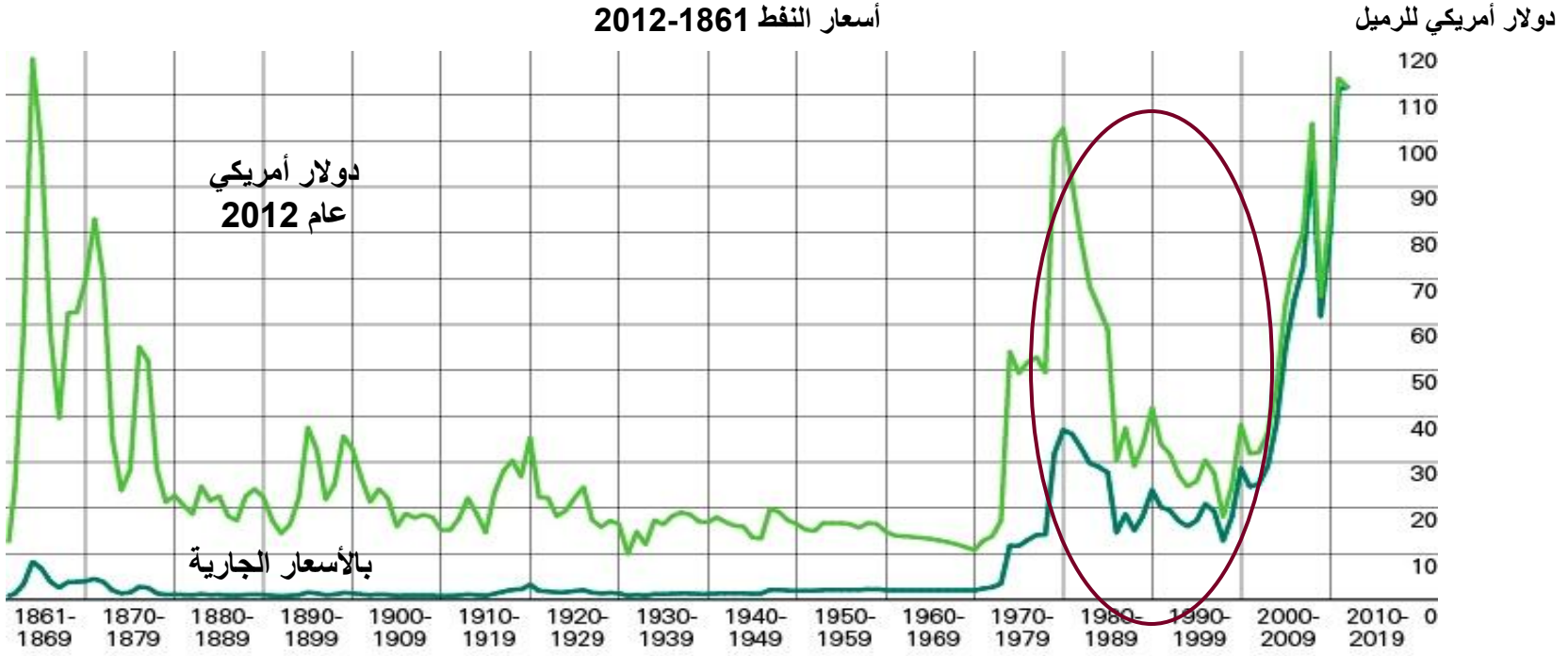


**المصدر:** شركة بي بي (BP)، والشال – مارس 2014.

# ثالثاً- هل تعرضت الكويت لحالة أو أكثر مما يتوقعه الأقربون؟

- في عام 1974 تأسست الوكالة الدولية للطاقة برئاسة "هنري كيسنجر" وحددت أهدافاً واضحة، هي، خفض الحاجة إلى النفط في إنتاج كل وحدة من الناتج الإجمالي، وخفض الحاجة بشكل عام لنفط أوبك.

- مع نهاية ديسمبر 1985 انهارت أوبك بسبب صراع أعضائها على حصص الإنتاج لتعويض فاقد الأسعار، ورغم استمرار الحرب العراقية الإيرانية وتعطيل إنتاج النفط العراقي والإيراني، هبط الطلب على نفط أوبك من نحو 30 مليون برميل يومياً إلى نحو 16 مليون برميل.

"I think it's essential that we talk about stability and that we not just have a continued free fall like a parachutist jumping out without a parachute"

**George H. Bush**

- بانفراط أوبك، هبطت أسعار النفط في عام 1986 إلى حدود الـ 10 دولار أمريكي للبرميل، ومع هبوط مستويات الإنتاج وارتفاع مصروفات الأمن، أصبحت حالة الاستقرار في المنطقة مهددة، وجاء إلى المنطقة نائب الرئيس الأمريكي يومها "جورج بوش" الأب وقال جملته المشهورة "لقد أردنا لأسعار النفط الهبوط، ولكننا أردناه هبوطاً بمظلة وليس سقوطاً حراً"، ثم بذل جهداً كبيراً لإعادة أوبك إلى الالتئام لدعم أسعار النفط، وارتفعت قليلاً أسعار النفط وانخفضت معها مخاطر فقدان الاستقرار.

**Source:** New York Times, 09/04/1986.

## ثالثاً- هل تعرضت الكويت لحالة أو أكثر مما يتوقعه الأقربون؟

***الحالة الثالثة: حقبة النفط 1998***

- في عقد تسعينات القرن الفائت، فقدت الكويت نحو 64% من حجم احتياطي الأجيال القادمة بسبب تمويل حرب تحريرها ونفقات إعادة البناء مع توقف إيراداتها النفطية في بداية تحريرها.

- أصدر وزير المالية الكويتي في يناير 1995 تعميماً إلى كل الوزارات والإدارات لخفض المعتمد من النفقات العامة لما تبقى من السنة المالية -نصف سنة- بـ 25%، مع ضرورة الالتزام بموازنة الموازنة بحلول عام 2000، بمعنى آخر، كان وضع الدولة المالي حرج.

- في أكتوبر من عام 1998، حدث ما يسمى بأزمة نمور آسيا مكان النمو الحقيقي في الطلب على النفط، وهبطت أسعار النفط إلى حافة الـ 10 دولار أمريكي للبرميل للمرة الثانية.

- عجزت بعض دول المنطقة يومها عن مواجهة التزاماتها الجارية الشهرية، وأصبح الاستقرار فيها مهدداً وبشكل كبير، وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الثانية واستخدمت نفوذها مع روسيا والنرويج والمكسيك لضبط إنتاجهم دعماً لأسعار النفط، وعاد لاحقاً بعض الاستقرار إلى سوق النفط بفضل التدخل الأمريكي وبفضل الخروج السريع لآسيا من أزمتها.

## ثالثاً- هل تعرضت الكويت لحالة أو أكثر مما يتوقعه الأقربون؟

***الحالة الرابعة: حقبة النفط 2008***

- بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي في يوليو 2008 نحو 127.35 دولار أمريكي، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي في ديسمبر 2008 نحو 36.68 دولار أمريكي للبرميل، أي فقد سعر البرميل في خمس شهور نحو 71.2%.

- سبب هذا الانخفاض الشديد، هو أن حالة القياس المعلومة لتداعيات أزمة مماثلة لما حدث في سبتمبر 2008، كان ما حدث في أكتوبر 1929، أو الكساد العظيم، حينها احتاج العالم إلى نحو 17 سنة وحرب عظمى مدمرة حتى تجاوز أزمته.

- الطيب في الأمر، هو أن العالم الواعي لا يلدغ من جحر مرتين، لذلك استعاد قراءة كل ما حدث من أخطاء في ثلاثينات القرن الفائت، وصمموا حلولاً مبتكرة لخفض تكاليف أزمة 2008 إلى حدودها الدنيا، وللمرة الرابعة، أدت جهود الغير إلى اجتياز أزمتنا، أو أعادت الاستقرار إلى سوق النفط، فبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي 60.8 دولار أمريكي في عام 2009، و76.5 دولار أمريكي لعام 2010، و105.7 دولار أمريكي لعام 2011 و108.6 دولار أمريكي لعام 2012، و104.8 دولار أمريكي لعام 2013.

# رابعاً- كيف أقرأ الوضع؟

## رابعاً- كيف أقرأ الوضع؟

- لا تتوقعوا أن أقدم ما هو جديد، فمصدر المعلومة واحد، وطرق التحليل متشابهة، والاختلاف هو في الفرضيات والتي تختلف أيضاً باختلاف الظروف والتوقيت، والواقع أنني ذكرت خلاصة ما سوف أطرح في النادي الاقتصادي لكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت في أبريل 2013، وذكرته في محاضرة لنشاط مغلق لشركة الشال في 2014/03/31.

- وضع سوق العمل دالة طردية في وضع المالية العامة، فالأصل في الاستدامة ليست الحاجة إلى العمل كما يفترض في المنطق الاقتصادي، وإنما القدرة على الاستمرار في تمويله بخطاياه.

- وقدرة المالية العامة تتناسب طردياً مع الارتفاع في أسعار النفط وإنتاجه، ثم المتاح من ذلك الإنتاج للتصدير والذي يتأثر عكسياً بزيادة الاستهلاك المحلي.

- ومتغيرات سوق النفط مرتبطة بعوامل خارج قدرة السياسة المحلية على التأثير فيها، مثل نمو الاقتصاد العالمي أو الأحداث الجيوسياسية أو التطور التكنولوجي، والنفط كثروة، ليس له صفة الديمومة، لأنها ثروة ناضبة في وقت ما.

- وقراءة التطورات في سوق النفط اختلفت عما كانت عليه في بدايات الألفية الجديدة، فمنذ ثمانينات القرن الفائت وحتى أواخر العقد الفائت، عملت الصين والاقتصادات الناشئة الأخرى على تعويض فاقد النمو في الطلب على النفط من الدول المتقدمة، وتحول سوق النفط في بدايات العقد الفائت إلى سوق يؤثر فيه عامل الطلب أكثر من تأثير عامل العرض، بما رفع أسعاره ما بين عام 2003 إلى عام 2008 من نحو 23.23 دولار أمريكي لخام برنت إلى نحو 143.95 دولار أمريكي بحلول يوليو 2008، رغم زيادة الإنتاج من 77.568 مليون برميل يومياً إلى 82.932 برميل يومياً خلال نفس الفترة.

# رابعاً- كيف أقرأ الوضع؟

- لو ترجمنا الفقرة السابقة إلى أرقام، نجد أن الصين وحدها زادت استهلاكها من النفط من 1.765 مليون برميل في عام 1980 إلى 10.700 مليون برميل في عام 2013، والهند من 0.643 مليون برميل إلى 3.7 مليون برميل لنفس الفترة، أي ساهمتا بزيادة الطلب على النفط بنحو 12 مليون برميل يومياً، بينما زادت كل الدول المتقدمة (OECD) استهلاكها من 42.030 مليون برميل إلى 45.820 مليون برميل لنفس الفترة، أي بنحو 3.6 مليون برميل يومياً فقط.

**رسم بياني رقم (2)**

**النمو السنوي المركب لاستهلاك النفط لدول مختارة 1980-2013**

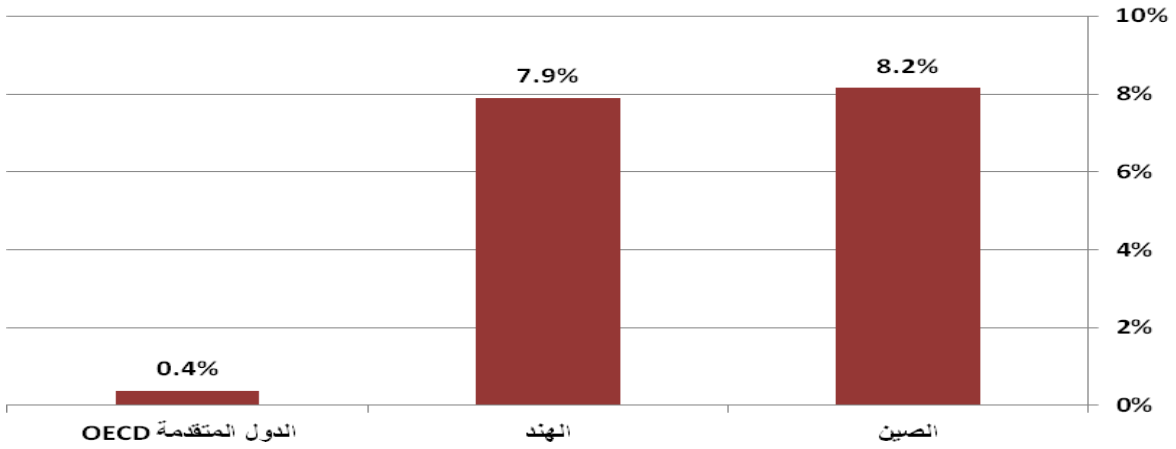


المصدر: وكالة معلومات الطاقة (EIA) الأمريكية، والشال - مارس 2014.

## رابعاً- كيف أقرأ الوضع؟

- خلال العقد الفائت، ارتفعت اعتمادات الموازنة العامة من نحو 4.3 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2000/1999 إلى نحو 21.9 مليار دينار كويتي في الموازنة الحالية 2015/2014، وضمنها بلغ باب الرواتب والأجور المباشرة وغير المباشرة والمدنية والعسكرية والمحول إلى التأمينات الاجتماعية نحو 10.5 مليار دينار كويتي، أو نحو ضعفين ونصف الضعف لحجم كل مصروفات الموازنة للسنة المالية 2000/1999.

- قد يبلغ مستوى الإيرادات العامة في الحساب الختامي للسنة المالية 2014/2013 نحو 32 مليار دينار كويتي رغم انخفاض معدل سعر برميل النفط للسنة المالية بنحو 3 دولار أمريكي للبرميل مقارنة بمعدله للسنة المالية 2013/2012، وعند هذا المستوى المرتفع والمؤقت من الإيرادات، ترتكب كل الخطايا المالية والاقتصادية المميتة.

# رابعاً- كيف أقرأ الوضع؟

- والرسمان البيانيان التاليان يعرضان لطبقة الشحوم التي بنتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال الحقبة القصيرة التي تحول فيها سوق النفط إلى سوق يتحكم فيه عامل الطلب -2003 إلى 2013-، لأسباب اقتصادية وأخرى جيوسياسية، والرسم البياني رقم (3) يعرض لحجمها، وترجمتها إلى إنفاق عند مستوياته الحالية، كما في الرسم البياني رقم (4)، وذلك وفقاً لتقديرات وكالة موديز للتصنيف الائتماني. ولو افترضنا صحة حجم الصندوق السيادي الكويتي عند مستوى 410 مليار دولار أمريكي، واعتمدنا مستوى إنفاق السنة المالية 2015/2014 والبالغ نحو 21.9 دينار أو نحو 77.7 مليار دولار أمريكي، تنخفض سنوات الإنفاق في الرسم البياني رقم (4) إلى 5.3 سنة.

**رسم بياني رقم (3)**

**حجم الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون**

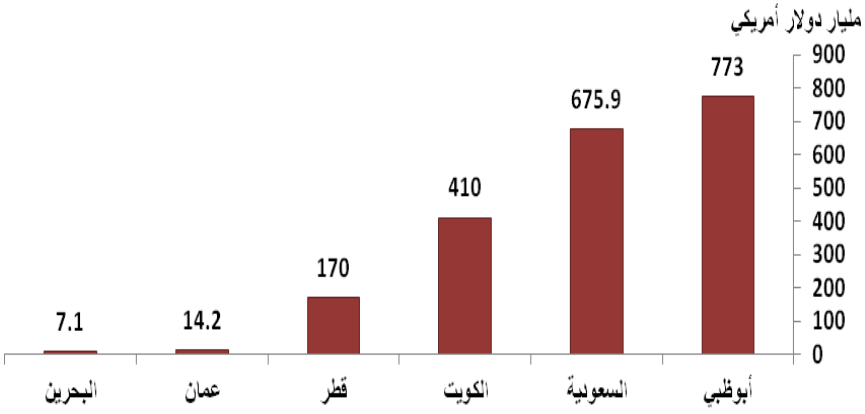


المصدر: معهد الصناديق السيادية (SWFI)، والشال - مارس 2014.

**رسم بياني رقم (4)**

**عدد سنوات الإنفاق العام التي يمكن أن تغطيها أصول الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون**

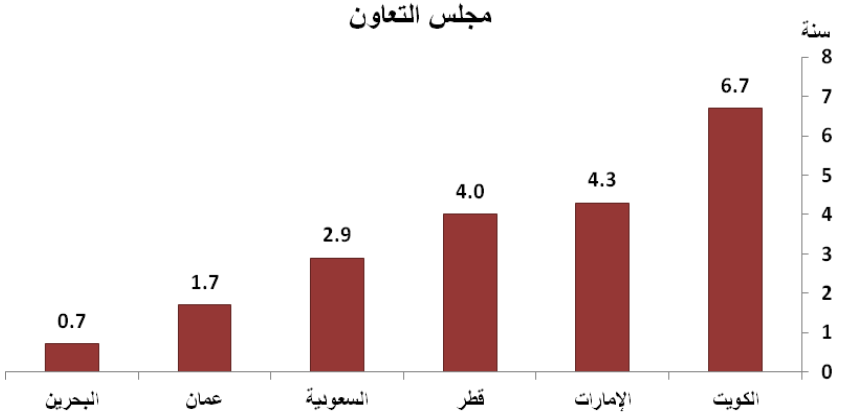


المصدر: البيانات الحكومية وصندوق النقد الدولي (IMF) ومعهد التمويل الدولي (IIF) ووكالة موديز والشال - مارس 2014.

## رابعاً- كيف أقرأ الوضع؟

- أربع عوامل قد تعود بسوق النفط إلى غلبة أثر العرض على عامل الطلب، أي تؤدي إلى الضغط إلى الأدنى على كل من الأسعار والإنتاج.

- الأول وهو قصير الأمد، وأكثر تأثيراً على الكويت، وهو احتمال خفوت تأثير الأحداث الجيوسياسية على كل الإنتاج التعويضي للنفط وعلاوة المخاطر على الأسعار، والكويت أكبر المتجاوزين في حصة إنتاجها -تنتج 3.2 مليون برميل بينما حصتها الرسمية في أوبك 2.2 مليون برميل- وقد تضطر تدريجياً لإفساح مجال لزيادة الإنتاج الإيراني وربما الليبي، أو تقامر بانخفاض الأسعار.

- على المدى المتوسط، وبسبب تداعيات العامل الثاني أو تداعيات أزمة العالم المالية، سوف تخسر الصين وفقاً لتوقعات النمو لصندوق النقد الدولي للفترة 2014-2018 نحو 3% من معدل نموها التاريخي للفترة 1980- 2010 البالغ نحو 10%، ولن تكسب الهند سوى 0.3% عن معدل نموها التاريخي، وذلك يعني ضعف في نمو الطلب على النفط من أهم مصادره التاريخية.

- على المدى المتوسط إلى الطويل، تشير الأرقام إلى تكرار تجربة سبعينات وثمانينات القرن الفائت، فمع ارتفاع أسعار النفط إلى حاجز 70 دولار أمريكي للبرميل وما فوق، أصبحت مصادر طاقة صعبة أو غير تقليدية، اقتصادية، ولو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً والتي كان إنتاجها يتناقص، نلاحظ أن إنتاجها من النفط ارتفع من نحو 6.560 مليون برميل نفط مكافئ كما في عام 1995، إلى ما فوق الـ 8 مليون برميل يومياً في عام 2014، وقد يتجاوز 10 مليون برميل مكافئ خلال عامين من الآن، وهناك احتمال أن تتبعها دول أخرى.

## رابعاً- كيف أقرأ الوضع؟

- وعلى المدى الطويل، يؤدي ارتفاع أسعار النفط وتطوير التقنيات إلى ارتفاع مستمر في احتياطيات النفوط الصعبة وغير التقليدية وبدائل الوقود الأحفوري، أحد مؤشراته هو ارتفاع احتياطيات النفط المؤكدة من 1.334 تريليون برميل في عام 2003 إلى 1.669 تريليون برميل في عام 2012 وفقاً لنشرة بريتش بتروليوم رغم استهلاك العالم لنحو 280 مليار برميل في 9 سنوات.

- وانحسار القدرة على الحفاظ على فائض الإنتاج بسبب انحسار المبررات الجيوسياسية على المدى القصير، وانحسار معدلات نمو الطلب مع ارتفاع المعروض من الطاقة على المديين المتوسط إلى الطويل وتحديداً من دول بحجم وأثر الصين والهند، يعملان كجرس إنذار لمن لا يريد تكرار أزمات بداية القرن الفائت و1986 و1998 و2008، إن وجد من يتعظ.

- ولكن، لمن لا يريد أن يسمع، تعمل السياسات الداخلية الخاطئة والخطرة على المدى المتوسط إلى الطويل، على تهديد إمكانات البقاء وليس كما في الاقتصادات التقليدية خفض معدلات النمو أو ربما تحولها إلى سالب لبعض الوقت.

- وسوف أعرض فيما يلي لثلاث إسقاطات على المستقبل حول المالية العامة والعمالة المواطنة والسكان، وكلها تؤكد "لا" كبيرة لاحتمالات استداماتها، قد نختلف حول فرضياتها، ولكن لا أظن أن هناك اختلافاً حول حتميتها، وجميعها تصيب الإنسان الكويتي العادي بسوء شديد في عمالته وحياته.

# رابعاً- المستقبل

- الإسقاطات هي حول مسار الاختلالات الهيكلية -الفجوات- إن استمرت الأوضاع على ما هي عليه منذ تحول سوق النفط في عام 2003 إلى سوق طلب، ورغم إقرار خطة التنمية في فبراير 2010، وبعيداً عن الخلل الهيكلي في الاقتصاد -ثلثيه للقطاع العام عالي التكلفة ضعيف الإنتاجية رديء الإنتاج السلعي والخدمي-، هناك فجوة المالية العامة وفجوة العمالة المواطنة وفجوة السكان.

أ- فجوة المالية العامة يعرض لها الرسم البياني رقم (5)، والذي يقسم مراحل النمو في النفقات العامة إلى حقبة الماضي، أي ما قبل طفرة أسعار النفط، ثم النمو المنفلت في سنوات الطفرة، ثم المستقبل.

**رسم بياني رقم (5)**

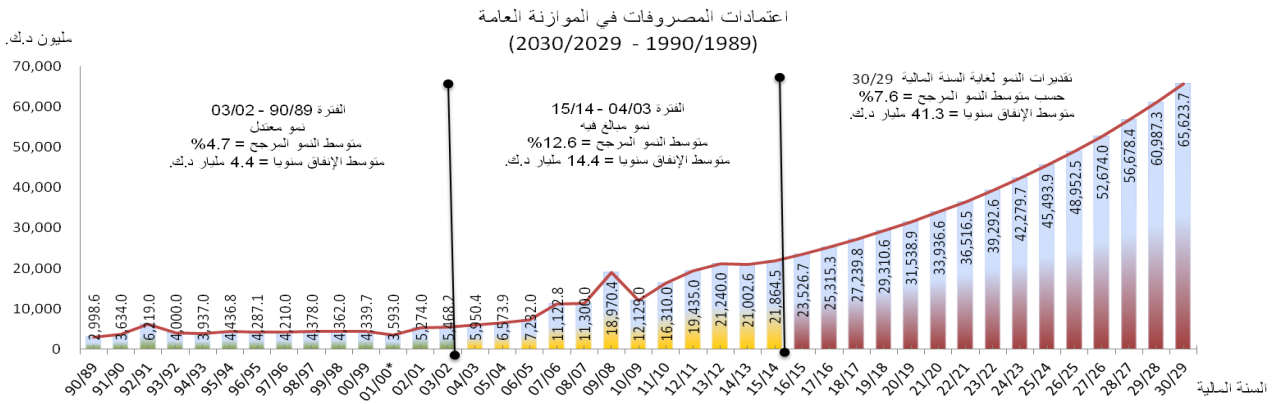


**جدول رقم (1)**

**فرضيات حساب سعر التعادل للموازنة العامة للسنوات 2020 و 2030**

| السنة المالية | المصروفات | حجم الاستهلاك | حجم التصدير | سعر صرف الدولار الأمريكي | تكلفة إنتاج برميل النفط | سعر التعادل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مليون د.ك | مليون برميل | مليون برميل | فلس كويتي | دولار أمريكي | دولار أمريكي |
| 2020 | 33,936 | 0.456 | 2.364 | 0.285 | 8.04 | 146.300 |
| 2030 | 65,623 | 0.617 | 2.183 | 0.285 | 10.00 | 299.480 |

ب- فجوة العمالة المواطنة، وفيها توقعات لنمو القادمين من المواطنين إلى سوق العمل خلال 16 سنة قادمة -الرسم البياني رقم (6)-، والذين قد يصل عددهم نحو أكثر من ضعف ما خلقه القطاع العام من وظائف في 68 سنة من عمر النفط.

**رسم بياني رقم (6)**

**إجمالي تعداد السكان الكويتيين والعمالة في الكويت خلال الفترة 2000 - 2030**

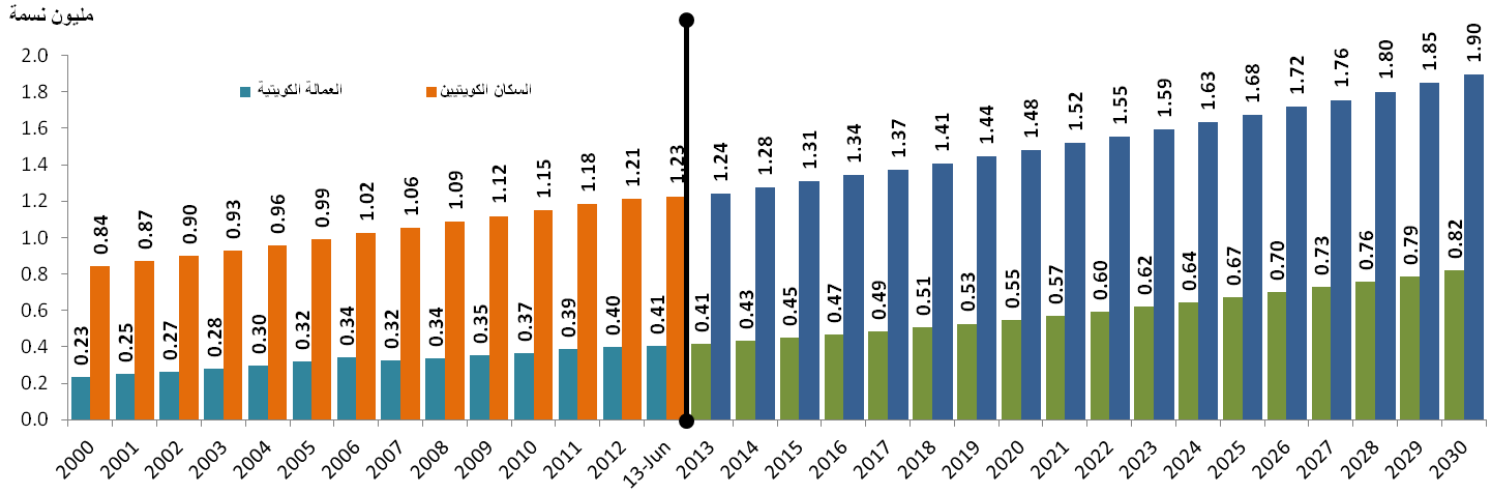


**جدول رقم (2)**

**فرضيات نمو السكان الكويتيين والعمالة**

| | نسبة النمو للسنوات 2013 - 2030 |
|---|---|
| السكان الكويتيون | 2.6% |
| العمالة الكويتية | 4.1% |

# رابعاً- المستقبل

ج- فجوة السكان -الرسم البياني رقم (7)-، وأقلها أهمية هبوط نسبة مساهمة الكويتيين في مجموع السكان، وأخطرها كون غالبيتها الساحقة عمالة هامشية، وما تحدثه الزيادة العشوائية من ضغط على الخدمات العامة وحجم الدعم في الموازنة العامة وأخيراً انخفاض المتاح من النفط للصادرات لصالح الاستهلاك المحلي.

**رسم بياني رقم (7)**

**النمو السكاني في دولة الكويت 2002- 2030**

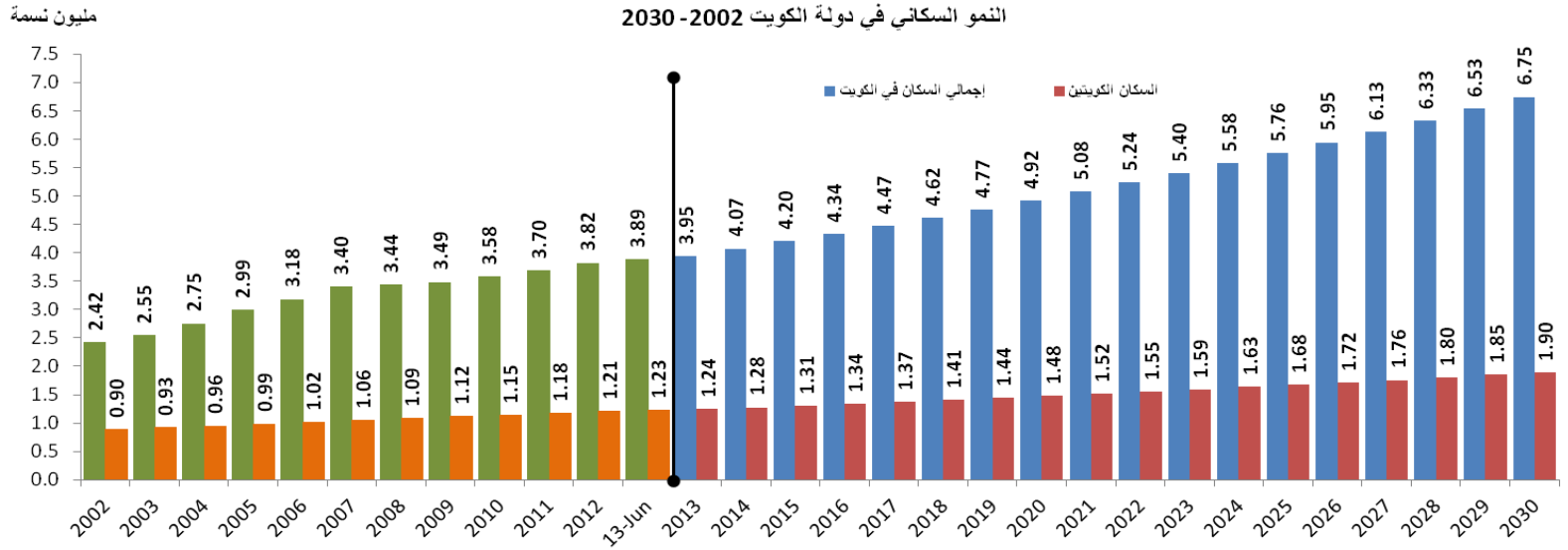


**جدول رقم (3)**

**فرضيات نمو السكان الكويتيين وغير الكويتيين**

| | نسبة النمو للسنوات 2013 - 2030 |
|---|---|
| السكان الكويتيون | 2.6% |
| السكان غير الكويتيين | 3.5% |
| إجمالي السكان | 3.2% |

# خامساً- خاتمـــــــــة

# خامساً- خاتمة

- في أواخر القرن الثامن عشر، كان الاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الأكبر في العالم، وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت الصين فقيرة ومنهوبة ومهانة وفرض عليها استيراد الأفيون -حروب الأفيون- من أجل حماية أرباح التجار البريطانيون. وفي أواخر القرن العشرين -1978- قام هيساو بنغ وفريقه بعد انتهاء الثورة الثقافية وإقصاء عصابة الأربعة، بتحويل الاقتصاد الصيني إلى اقتصاد سوق، وسقط معظم المعسكر الاشتراكي ما عداها، وبحلول يونيو 2010 أصبح الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد، وسيصبح الأكبر خلال 20 عاماً.

- ما بين عام 2003 و2013 استدارت تركيا وضاعفت حجم اقتصادها أكثر من ثلاث أضعاف بعد أن كانت اقتصاداً مريضاً مهموماً بارتفاع معدلات البطالة والتضخم، ولهذا السبب فقط فاز حزب العدالة والتنمية بآخر انتخابات بلدية، ذلك لم يحدث بسبب محاسن الصدف، وإنما برؤية وإدارة تملك إرادة لتحقيقها.

- قبلهما كان هناك سنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وماليزيا وإيرلندا وفنلندا والنرويج ..الخ، كلها تجارب تنموية رائدة قادتها نخبة إدارية آمنت برؤية وملكت إرادة لتحقيقها.

- الدرس الأول الواجب استخلاصه هو أن الصين تفوقت وهوت ثم تفوقت، والصين اقتصاد تقليدي أي زراعي صناعي خدمي وسوق بالغ الاتساع، تلك الفرصة لا تتوفر للدول معدومة الموارد التي تزورها ثروة وتقتسمها بدلاً من استثمارها في تأمين ديمومة وتنويع مواردها.

- في كل التجارب الأخرى، لم تنهض دولة لأن كل شعبها اتخذ قراراً بصياغة رؤية وامتلك الإرادة لتبنيها، وإنما قادها نخبة آثرت صياغة مشروع وصناعة وطن متفوق.

## خامساً- خاتمة

- في الكويت، لا معنى لكل ما ذكرت، ولا معنى لأكوام الدراسات والتقارير التي تجزم بأن دوام الحال المائل من المحال، وأنه يتهدد البقاء وليس النماء، ما لم يتغير جوهرياً تشكيل ومنهج الإدارة العامة.

- فالأصل هو أن نؤمن بمبدأ أن الإدارة العامة مؤقتة، هدفها تعزيز كيان وموقع الدولة الدائم، أما إذا كان المبدأ هو دوام الإدارة، فالمؤكد أن الثمن هو أن الدولة مؤقتة، لأنها تهدر عضلها -أي مواردها- وعقلها لإدامة الإدارة.

- وأخيراً، باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الطاقة، وبانحسار معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند، قد لا نجد من يتداعى أو يعمل دون قصد على إنقاذنا إذا "لدغنا من نفس الجحر للمرة الخامسة".